

هل يصبح شارون رئيساً لوزراء "إسرائيل"؟



شارون

أمام النتائج التي توصلت إليها لجنة «التحقيق» الصهيونية - كاهان - ، بصدد مجزرة المخيمات الفلسطينية في بيروت، وقف مجلس وزراء العدو، وقرر بأغلبية ستة عشر صوتاً، مقابل صوت واحد، هو صوت أرئيل شارون، إقالة الأخير من وزارة «الدفاع»، مع ابقاءه في الوزارة «الإسرائيلية» بدون حقيبة وزارية، الأمر الذي أدى إلى وجود تكهنات آنذاك بجعله

وزيراً لشؤون الضفة الغربية المحتلة.

ولم تكن خطوة حكومة بيغن، بالحفاظ على وجود شارون في الحكومة، إلا محاولة مكشوفة من بيغن للانتفاف على نتائج «لجنة التحقيق»، التي انقضت حكومته من مسؤولية المجزرة، وفي الوقت نفسه، بدا أن الخطوة هي التضاف على موقف المعارضة «الإسرائيلية» بقضها وقضيضها. ومن جهة ثالثة كانت خطوة الحكومة للمحافظة على أرئيل شارون تستهدف الاستفادة من خبراته، حيث وصفه منحيم بيغن، بأنه «دينامو» الليكود، الذي يمكن الاستغناء عن خدماته، بسبب حمرة، وخبراته الطويلة.

وبالفعل فقد قررت الحكومة الصهيونية بعد ذلك الموافقة على انضمام شارون إلى عضوية لجننتين وزاريتين في مجلس وزراء العدو، هما اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والدفاع، واللجنة الوزارية للمباحثات مع لبنان. وقد تفاوتت وجهات النظر حول مغزى هذه الخطوة. فالعض اعتبرها محاولة للتأثير على موقف وزير «الدفاع الإسرائيلي» الجديد موشيه أريئيل، بينما اعتبرها البعض الآخر عمل بلا أية أهمية، بحكم المشاركة الوزارية الواسعة في اللجنة الأولى والتي تضم ٧٥ بالته من وزراء بيغن، وبحكم طبيعة عمل اللجنة الثانية.

ونقلت يديمون احرنوت عن هذه المصادر قولها: أن انضمام شارون إلى لجنتي الدفاع والمفاوضات من شأنه أن يلجم انتقادات شارون لسياسات الليكود خاصة وأن مداوات هاتين اللجننتين تجري في نطاق السرية، وبأنه سيكون بالامكان السيطرة على شارون وسط مجموعة كبيرة من الأصوات من جهة أخرى (١).

المغزى الحقيقي لخطوة بيغن:

يبدو واضحاً داخل الكيان الصهيوني، أن هناك موقفين من وزير «الدفاع» السابق شارون، أحدهما يجعله «بطلاً قومياً»، والآخر يرى فيه المجرم الفاشي والشرير. ولأن اقتربت المعارضة إلى هذا الحد أو ذاك من الموقف الأخير، فإن شارون - حسبنا تشير المصادر الصحفية - يتمتع بتأييد عميق من أوساط مستوطني المناطق المحتلة، خاصة مستوطني الضفة

أظهر استطلاع في الكيان الصهيوني أجراه معهد «مودعين» مؤخراً أن أغلبية الصهاينة يرغبون في أن ينتخب الكنيست رئيس دولة يكون في آن واحد شخصية تحظى باحترام واخر، وأن لا يكون منتصباً لعالم الساسة، وليس رجل سياسة. تجدر الإشارة إلى أن فترة رئاسة «اسحق نافون» ستنهي في شهر ايار القادم

معظم «الإسرائيليين» يفضلون رئيساً غير سياسي

الغربية، وكذلك في أوساط اليهود الشرقيين والسفارديم، كما أنه يتمتع بشقة منحيم بيغن، نتيجة التقاطعات السياسية في موقف كليها حيال الكثير من القضايا، وخاصة في الموقف من السكان العرب، ومن الحرب في لبنان، وفي الموقف من مبارزة الرئيس الأمريكي ريغان.

وخطوة بيغن وحكومته في هذا الاطار، لا تحاول الإبقاء على قوة سياسية يمثلها شارون من خلال بقاءه في الوزارة الصهيونية، وعضويته في لجنتها الفرعية فقط، وإنما تحاول الحفاظ على شارون كقوة دعم لسياسة الليكود وزعيمه بيغن، خاصة وأن لشارة القدرة التابعة الأكثر دقة لمجريات السياسة الإسرائيلية، وتحديدأ بصدد السياستين الاستيطانية والدفاعية وهما من أهم القضايا التي تواجه حكومة بيغن.

مواقف مختلفة:

في اجتماع الوزارة الصهيونية، والذي تقدم فيه منحيم بيغن باقتراحه لضم شارون إلى اللجنتين الوزاريتين، ظهر أن هناك ثلاثة مواقف: موقف مردخاي تسيبوري وزير المواصلات الذي صوت ضد الاقتراح، موقف مجموعة من الوزراء الذي امتنعوا عن التصويت، موقف منحيم بيغن وبعض وزرائه الذين أبدوا الاقتراح، فأقر. وقد طُرح مسؤول «إسرائيلي» كبير على خطوة بيغن بقوله: إن بيغن قام بالاقتراح لأنه شعر، بأن لدى شارون الكثير لكي يقدم للجننتين.. وأضاف: إن خبرة شارون كجنرال، وكواحد من يعرفون الوضع اللبناني معرفة حسنة ستكون مادة جيدة وفي وصف لزعيم المعارضة العمالية شمعون بيرس لخطوة حكومة بيغن، قال: بأنها لعبة غير شريفة، وهي عبارة «اهانة» واضحة وجهتها حكومة بيغن إلى أعضاء لجنة كاهان، علاوة على انها «استفزاز» واضح. بينما وصف حليم بارليف سكرتير حزب العمل قرار الحكومة: بأنه قد أضال إلى الأمانة شيمية أخرى.

أما حركة «السلام الآن»، فقد أصدرت بياناً، وصفت فيه خطوة الحكومة: بأنها تحويل لنتائج لجنة كاهان إلى مخزبة، ومن جانبه أولي أمنون روبنشتاين رئيس حزب شينوي المعارض بتصريحات صحفية، قال فيها: أن بيغن يخفف نتائج لجنة كاهان تدريجياً، بحيث لا يتبقى منها شيء ملموس. وعلى العموم فالصحافة «الإسرائيلية» انتقدت قرار حكومة الليكود، بصدد شارون، مشيرة في الوقت نفسه إلى تحدد علاقات شارون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما يمكن أن يجره ذلك على الموقف «الإسرائيلي» المعلن في لبنان، وعلى حدود النسوية اللبنانية - الإسرائيلية في إطار المفاوضات الجارية برعاية الولايات المتحدة.

وقد اشارت مصادر مطلعة في القدس المحتلة، إلى ما أبدى من مخاوف إسرائيلية: بصدد قيام أرئيل شارون بتشكيل جناح أكثر تطرفاً في حيروت على قاعدة ما يسمى «الجبهة السياسية» وعدم استبعاد وصول شارون إلى منصب رئيس الوزارة الصهيونية. في الوقت الذي توجه الأناظر إلى ترجيح

اسحاق شامير لرئاسة وزراء العدو مستقبلاً. وفي الاطار ذاته، قالت صحيفة هآرتس أن أحد المقربين من شارون أكد: أنه إذا ما أجبر شارون على الاستقالة، فليس غريباً أن تتحول مزرعته في النقب إلى كعبة يحج إليها ليس فقط مؤيدو شارون، بل وايضا الذين أصابهم خيبة الأمل من سلطة الليكود. وقال يهودا ليطاني: «أن آمال شارون بالوصول إلى منصب رئاسة الوزراء، لن تتضاءل حتى بعد تقديمه لاستقالته» وأن شارون سوف يستمر في تعزيز مواقفه داخل حيروت من خلال الوضع في لبنان، والضفة الغربية.

إن بيغن بخطوته هذه بالنهاية، يلتف على نتائج لجنة «التحقيق» وعلى المعارضة أيضاً، ويعد في الوقت نفسه الاعتبار إلى «الضحية» التي قدمها على مذبح سياسته، وخاصة في لبنان، والدور «الإسرائيلي» الاساسي في مجازر المخيمات الفلسطينية. على اعتبار أن شارون قد مثل الذراع الحقيقية لسياسة بيغن وتطبيقاتها على مختلف الجهات من الأرض المحتلة وحتى لبنان.

شارون: انتصار جديد

وقد أكد أرئيل شارون، الذي لم يخف إزدراءه لنتائج تقرير لجنة كاهان، لمعاونيه بأنه لا يعتبر مسألة نقله من منصب وزارة إلى آخر بالأمر المهم، وأوضح أنه اذا ما ظلت مهامه في الحكومة غير واضحة، فإنه يظل عضواً في المجلس الدفاعي التابع للحكومة، والذي يقوم بمهام وزارة صغيرة، تشرف على سياسات الأمن والدفاع، ومسائل المفاوضات الجارية في لبنان، وخاصة أن الأخيرة، قد اشرف عليها شارون شخصياً منذ بلانها.

وكان شارون قد صرح عقب قرار مجلس الوزراء الصهيوني بإقالته من وزارة «الدفاع»: ما زلت عضواً في الوزارة، ولم يطردني بيغن. وكان ذلك عقب تصريح لبينغ: بأنه لن يقضي شارون عن الوزارة، وبقي وفقاً لوقفه هذا لأنه يعتقد أن بقاء شارون في مصلحة «إسرائيل» كما نقلت المصادر الصحفية.

وعلق أحد مساعدي أرئيل شارون «يوري دان» على موقف الحكومة من أرئيل شارون بقوله: «إن ما حدث لشارون هو نصر له، وأن «الذين لم يرغبوا في السابق بأن يتولى شارون منصب رئيس الأركان، وجدوه، يتولى منصب المنصب، يمكن أن يجدهم في المستقبل رئيساً للوزراء» ترى هل يصدق تنبؤ يوري دان؟ أم أنه يبقى في إطار الاحتمالات الأقل امكانية للتحقيق؟ تلك مسألة ستجيب عليها التطورات اللاحقة في السياسة الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تضاعف الاتجاهات الأكثر يمينية داخل الكيان الصهيوني..

ف. س

موشي اريئيل

اميركا توقع

اتفاقية تبادل المعلومات مع العدو



عقب انتهاء الحرب الاخيرة في لبنان، عقد اتفاق مبدئي في الخامس والعشرين من تشرين الثاني الماضي لتنظيم نقل المعلومات بين وزارتي الحرب الامريكية والصهيونية. وكان من المقرر ان يقوم وفد عسكري امريكي بزيارة فلسطين المحتلة لهذا الغرض، غير ان مسؤولي وزارة الحرب الصهيونية وعلى رأسهم شارون، تجاوزوا في مطالبهم مجرد تبادل المعلومات إلى ما اسماه وزير الدفاع الامريكي، بفرض شروط غير مقبولة بالنسبة لأمريكا.

وعلى ما يبدو فإن شارون الذي بدأ يشعر بعدم رضى الامريكيين عنه حاول أن يمسك وزارة الحرب الامريكية من ذراعها التي تؤلمها - كما يقال - فهو يعرف حاجة الولايات المتحدة إلى أي قدر من المعلومات عن أية اسلحة سوفياتية، لذلك فقد طلب في مشروع الاتفاق أن تتم أولاً موافقة «إسرائيل» المسبقة على نقل المعلومات لأي طرف ثالث، حتى لو كان هذا الطرف منظمة حلف شمال الاطلسي أو أي دولة عضو فيه. كما يتضمن المشروع بقاء الاسلحة التي يتم نقلها إلى واشنطن تحت اشراف خبراء صهاينة، خشية انتقال أية معلومات إلى اطراف غريبة تملك اسلحة امريكية.

أما وزير الدفاع الامريكي واينبرغر فقد حاول لتعديل التأخر في توقيع الاتفاقية انذاك بقوله إن «إسرائيل» تريد التحكم في صادرات الولايات المتحدة الامريكية إلى دول العالم الثالث، خاصة المعدات التكنولوجية التي يتم تطويرها على ضوء المعلومات المنقولة. وفي ضوء هذه الخلافات حول شروط نقل المعلومات، قال واينبرغر في وقت سابق لصحيفة الاخبار المصرية و اتنالم بتلق كمية كبيرة من المعلومات، وإن ما وصلنا هو جزء ضئيل، ونريد ان نعرف أكثر عن فاعلية الاسلحة السوفياتية، وهي معلومات تساعد الولايات المتحدة والغرب كله.

وقد ظل موقف وزارة الدفاع الامريكية طيلة الاربعة شهور الماضية الذي يتراوح بين الرغبة في الحصول على المعلومات، وعدم التوقيع على شروط كذلك التي قدمها «الإسرائيليون»

ويبدو أن السياسة التي أتبعت كانت تقضي بعدم الرضوخ الكامل لشروط شارون الذي يقف على رأس وزارة الدفاع الصهيونية، وبالإضافة إلى ذلك موقفه المتصلب من قضية الانسحاب السريع من لبنان.

والمعروف ان وزير الدفاع الامريكي كاسبار واينبرغر ترك الباب مفتوحاً أمام امكانية التوصل إلى اتفاق حول ما وصفه بتقاسم معلومات عسكرية حصلت عليها «إسرائيل» أثناء الحرب في لبنان.

وقال واينبرغر انه تحدث عن الاتفاق المقترح مع «موشي اريئيل» السفير «الإسرائيلي» السابق لدى واشنطن ووزير الحرب الصهيوني حالياً، وذلك أثناء اللقاء الذي تم بينهما مؤخراً، والذي وصفه بأنه «لقاء ودي على طريق إزالة سوء التفاهم بين امريكا و إسرائيل».

وقد تحدث واينبرغر بإيجابية عن الاتفاقية المزمع عقدها واصفا اياها بأنها «بسيطة جداً»، وذلك بالمقارنة مع حديثه امام لجنة الميزانية في الثامن عشر من شباط الماضي، الذي وصف فيه المطالب «الإسرائيلية» بأنها غير مقبولة، وفي الرابع والعشرين من الشهر الماضي، وفي شهادته امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب التي كانت تبحث برنامج المساعدات الخارجية الامريكية حيث قال: «لقد تحدثت عن الاتفاق المقترح مع السفير الاسرائيلي، موشي اريئيل الذي عين وزيراً للدفاع خلفاً لشارون، وربما توقع اتفاقية بسيطة جداً تتعلق بتبادل المعلومات».

وبديهي أن تأتي هذه التصريحات لتعكس ليونة واضحة في موقف الادارة الامريكية، وما اشيع مؤخراً عن خلافات بينها وبين «الإسرائيليين»، فالخلافات الامريكية «الإسرائيلية» تكتيكية، كما صرح اريئيل نفسه، حيث تربط «إسرائيل» بالولايات المتحدة اتفاقية تعاون استراتيجي، وبالتالي فإن تبادل المعلومات بينهما أمر بديهي وقائم منذ زمن ولا زال مستمراً، ولكن وكما هو واضح فإن «إسرائيل» تريد ثمناً معيناً لهذه المعلومات